

إيران تجبر الحوثيين على رفض تهديدهم يحتاجون إليها بشدة

مارتن غريفيث يفشل في لقاء وفد جماعة الحوثي في مسقط

عدم تجاوب الحوثيين مع الحراك الجديد للمبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، لا يعني وجودهم في موقف قوي ولا يفي حاجتهم الأكيدة للتهديدهم والتخلص ولو ظرفيا من أعباء الحرب والتفرغ لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي جاءت هذه المرة معطوفة على أزمة صحية خطيرة متمثلة في وباء كورونا، ولكنه إملاء مسقط من إيران التي تتناقض مصالحها جديرا مع السلام في اليمن وإنهاء التوتر على الحدود الجنوبية للسعودية.

لسيطرتهم واستشراء الأزمة الاقتصادية والإنسانية والصحية فيها بعد غزو وباء كورونا لها. ووصل غريفيث مطلع يوليو الجاري إلى مسقط قادما من السعودية لبحث خطة سلام أممية مع وفد حوثي يقيم بالعاصمة العمانية. وقال مصدر أممي لوكالة لاناظول إن وفد الحوثيين "رفض مقابلة غريفيث احتجاجا على تصاعد الضربات الجوية السعودية ضد الجماعة في صنعاء ومناطق متفرقة من اليمن".

وقالت المصادر السياسية اليمنية إن السبب الذي استند إليه الحوثيون لرفض التحدث للمبعوث الأممي، يظهر بوضوح بحثهم عن أي ذريعة لعرقلة جهود التهديدهم، نظرا لكون حملة القصف الجوي التي نفذها مؤخرا طيران تحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية على أهداف عسكرية ومخازن سلاح تابعة للجماعة المتمردة، جاءت على إثر خرق الحوثيين لهدنة إنسانية كان أعلنها التحالف لإفساح المجال لمواجهة وباء كورونا واستهدافهم بمجموعة من الطائرات المسيّرة المفخخة والصواريخ الباليستية لأهداف داخل الأراضي السعودية.

ومن جهته قال المصدر الأممي الذي تمّ التحفظ على نشر اسمه بطلب منه إن غريفيث "اضطر أمام تعنت وفد الحوثيين إلى مغادرة مسقط، والعودة إلى مكتبه في الأردن"، مشيرا إلى أن هذه "الواقعة هي الأولى من نوعها منذ تعيين غريفيث مبعوثا لليمن في فبراير 2018".

وأوضح ذات المصدر أن غريفيث سلم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا نسخة معدلة من المبادرة الأممية لحل الأزمة في اليمن، موضحا أن المشروع الجديد يتضمن التوقيع على إعلان مشترك من قبل طرفي النزاع في اليمن، الحكومة والحوثيين، وجميع من ينتسب إليهما.

وأضاف أن المشروع ينص على وقف إطلاق النار مع إيقاف جميع العمليات الهجومية الجوية والبحرية

عدن - أكدت مصادر سياسية يمنية أن ارتباط جماعة الحوثي المتمردة في اليمن بالأجندة الإيرانية، حال دون استجابة الجماعة لمبادرة أممية متكاملة تتضمن وقفا لإطلاق النار ومعالجة فورية للأوضاع الاقتصادية والإنسانية السيئة في البلاد، تمهيدا لاستئناف مسار السلام عبر محادثات جادة بضمانات أممية وإقليمية ودولية تفضي إلى حل شامل للأزمة اليمنية. وعاد مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن غريفيث الثلاثاء إلى العاصمة الأردنية عمان مقر بعثته، وذلك عقب فشل زيارته إلى العاصمة العمانية مسقط، حيث رفض وفد الحوثيين لقاءه والاستماع إلى أفكاره الجديدة بشأن الحل السلمي في اليمن.

الحوثيون بأمن الحاجة إلى تهدئة مع السعودية تخفف عنهم أعباء الحرب التي زادتها الأزمة الاقتصادية والصحية ثقلا

وقالت المصادر إن الأطراف الإقليمية التي استتمعت مؤخرا لطرح المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث خلال جولته الأخيرة في المنطقة تعاملت بمرونة مع أفكاره من منطلق تفهمها لصعوبة الوضع في اليمن وتعاطفها للأخطار المحدقة به، لكن حاجة إيران للتصعيد في جنوب شبه الجزيرة العربية واستدامة التوتر هناك المشاغل كبر خصومها، لاسيما المملكة العربية السعودية، في ظل ما تتعرض له طهران من ضغوط اقتصادية وسياسية هائلة، اقتضت إرغام الحوثيين على عدم الاستجابة لجهود التهديدهم على الرغم من حاجتهم لها بسبب حالة الإجهاد التي وصلوا إليها سواء عسكريا على جبهات القتال، أو سياسيا وإداريا بفعل تعقد الأوضاع في المناطق الخاضعة



الرقص على حافة الهاوية

على ما يبدو، وإمعانا في التصعيد ضد السعودية هذوا، الثلاثاء، باستهداف قصور المسؤولين السعوديين. وجاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده المتحدث العسكري لجماعة الحوثي يحيى سريع بالعاصمة صنعاء وقال فيه إن على المدنيين السعوديين أو المقيمين الابتعاد عن "قصور المسؤولين السعوديين، فقد أصبحت ضمن الأهداف العسكرية لقواتنا".

وأضاف "تقول لإخواننا من مواطنين ومقيمين في السعودية، ابتعدوا عن المقرات العسكرية أو المقرات المستخدمة لأغراض عسكرية". كما تحدث سريع عن تنفيذ جماعته لـ "عمليات نوعية في السعودية تمكثت في استهداف مواقع حساسة بالملكة".

جاءة لإنقاذ اليمن من أوضاع بالغة الخطورة. وقال مصدر يمني إن محاولة غريفيث الأخيرة تقتسي أهمية خاصة كونها مدفوعة بالأوضاع المستجدة في اليمن حيث تتصافر تبعات الحرب مع الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا، فضلا عما تحظى به من مساندة إقليمية ودولية، حيث يشترك غريفيث في حراكه الجديد دبلوماسيون غربيون أجروا مباحثات مع أطراف محلية وإقليمية ضمن جهود دولية رامية إلى إقناع طرفي النزاع؛ الحكومة اليمنية والحوثيين، بترك السلاح والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ومع عرقلةهم للتهديدهم يدفع الحوثيون باتجاه مزيد من التصعيد وتوتير الأجواء إلى أقصى حد ممكن بطلب من إيران،

مجلس النواب سلطان البركاني وممثلين عن أحزاب يمنية. كما التقى بمسؤولين من دول جوار اليمن حيث عقد مباحثات في الرياض مع وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير، وبحث في مسقط مع وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي مستجدات الأزمة.

وفي مجمل اللقاءات، شدد غريفيث على ضرورة الحل السياسي للأزمة، وأن اليمن بحاجة إلى السلام أكثر من أي وقت مضى، مطالبا بضرورة العمل على وقف إطلاق النار.

وانتقدت جهات سياسية مهمة بالملف اليمني موقف الحوثيين من الحراك الجديد للمبعوث الأممي، معتبرة أن هؤلاء يصدون إضاعة فرصة قد تكون

والبرية، بما في ذلك إعادة نشر القوات والأسلحة الثقيلة والمتوسطة والنخاتر. كما يتضمن المشروع، حسب المصدر ذاته "استئناف العملية السياسية في أقرب وقت لوضع نهاية للحرب".

وتابع أن المشروع يتضمن كذلك رفع القيود عن دخول السفن التجارية والمستقات النفطية، وإعادة ضخ النفط من محافظة مارب بشرق اليمن إلى الحديدة على الساحل الغربي، إضافة إلى فتح مطار صنعاء الدولي، وإطلاق جميع المعتقلين وفقا لاتفاق ستوكهولم.

وكان غريفيث قد زار مطلع الأسبوع الماضي، العاصمة السعودية الرياض حيث بحث الأزمة اليمنية مع الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس مجلس الوزراء معين عبدالملك، إضافة إلى رئيس

خارطة تركية توثق أطماع أنقرة في العراق

وترصّد الأوساط السياسية والعسكرية العراقية بقلق تحول الخطاب التركي من الحديث عن مجرد عمليات ملاحقة خاطفة لعناصر حزب العمال الكردستاني، إلى التلويح بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي العراقية.

وفي وقت سابق قال مسؤول تركي بارز إن بلاده تعتزم إقامة مزيد من القواعد العسكرية المؤقتة في شمال العراق بعد أن كثفت ضرباتها على المقاتلين الأكراد هناك، معتبرا أن هذه الخطوات تصب في ضمان أمن الحدود.

ونقلت وكالة رويترز عن المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه القول إن خطة بلاده تتمثل في إقامة "قواعد مؤقتة في المنطقة لمنع استخدام المناطق المطهرة (من حزب العمال) للغرض نفسه مرة أخرى"، مضيفا "هناك بالفعل أكثر من عشر قواعد مؤقتة، وستقام قواعد جديدة". وتؤكد مصادر عراقية أن الحديث التركي عن "قواعد مؤقتة" هو مجرد غطاء لوجود عسكري دائم.

ولا يقتصر القلق من تبعات تصرفات حكومة أردوغان تجاه جيران تركيا، على هؤلاء الجيران بل يمتد إلى الداخل التركي حيث ترى شخصيات معارضة أن سياسة أردوغان العدوانية تشكل خطرا على تركيا بحد ذاتها.

وتعليقا على نشر الرئاسة التركية للخارطة المنتهكة للسيادة العراقية حذر النائب التركي المعارض أيتون تشيبراي من خطورة هذه الخطوة قائلا إن "نشر خارطة مقسمة للعراق من شأنه أن يعطي شرعية لجهات رسمية في دول أخرى لنشر خرائط مماثلة لتركيا ذاتها". واعتبر في تغريدة على حسابه في تويتر أن الخارطة "تتعارض مع موقف تركيا المعلن عن تمسكها بوحدة الأراضي العراقية".

في سوريا، وحتى في العراق حيث ترفض أنقرة منذ سنوات إخلاء مجموعة من القواعد العسكرية التي أنشأتها داخل الأراضي العراقية وأهمها قاعدة بعشيقة قرب الموصل.



وتستثمر أنقرة في انتهاكها لسيادة العراق حالة الضعف الشديد التي آل إليها البلد تحت حكم الأحزاب الشيعية التي حوّلت أراضيه إلى ساحة صراع إقليمي ودولي على النفوذ داخله. ولا تخفي أنقرة رغبتها في منافسة كل من إيران والولايات المتحدة على النفوذ داخل العراق والإلتحاق بهما هناك حيث تسجل كل منهما حضورها على أراضيها، سواء بشكل مباشر كما هي حال واشنطن التي تحتفظ بعدد محدود من القوات على الأراضي العراقية، أو بالوكالة كما هي حال طهران التي تدير في العراق العشرات من الميليشيات الشيعية التابعة لها.

وعلى هذه الخلفية لم تعر تركيا اهتماما لاحتجاج الحكومة العراقية على العملية العسكرية التركية وواصلت تنفيذها بشكل استعراضي هادف إلى فرض التدخل في الأراضي العراقية كإمر واقع. وتعلم أنقرة أن الأزمة الحادة والمركبة التي تعيشها السلطات العراقية تجعلها عاجزة عن أي رد فعل عملي على الانتهاكات التركية للأراضي العراقية.

حزب العمال الكردستاني نحو تركيز نقاط تواجد عسكري في حوالي سبعة وثلاثين موقعا أظهرت الخارطة الجديدة التي نشرتها مديرية الاتصالات بالرئاسة التركية مدى كثافتها واتصال الكثير منها ببعضها البعض وتشكيلها ما يشبه القوس داخل أراضي كردستان العراق، وتوغل بعضها في مناطق بعيدة عن الحدود التركية.

كما حدّدت الخارطة المناطق التي تعتبرها أنقرة خاضعة لمقتضى حزب العمال ومسرحا لأنشطتهم، ما يعني بالنتيجة أنها مواطن لتدخل عسكري تركي "مشروع". وسبق لمصادر عراقية أن حذرت من أن ملامح شريط أمني تركي بدأت تتشكل في عمق الأراضي العراقية، متوقعة عدم انسحاب تركيا من مناطق عملية مخبم النمر بالنظر إلى سوابق حكومة أردوغان



وهم العظمة وغرور القوة

كورونا يرفع فاتورة الدعم في الكويت

المالية على تويتر، موافقة الوزارة على صرف هذا المبلغ الإضافي لهيئة القوى العاملة التي ستتولى إحصائه للمواطنين العاملين في القطاع الخاص، بعد ضغط من نواب البرلمان.

وعادة ما يتبنّى نواب مجلس الأمة الكويتي القضايا التي تتضمن منح المواطنين امتيازات مباشرة، ويعارضون الداعين لتقليصها بدافع الإصلاح، وذلك سعيا لكسب الأصوات الانتخابية وضمان إعادة انتخابهم في الانتخابات اللاحقة.

النواب الكويتيون يعارضون غالبا أي إصلاحات تتضمن مساسا بالامتيازات المالية للمواطنين، وذلك سعيا لكسب الأصوات الانتخابية

وكانت الحكومة قد أقرت هذا الدعم الإضافي في مايو الماضي لكن تأخر تنفيذه بسبب شح السيولة لدى الحكومة حسبما أفادت صحف محلية.

ومن المقرر أن يتم دفع الأموال الإضافية للمواطنين سواء كانوا أصحاب أعمال أو عاملين لدى القطاع الخاص، لمدة ستة أشهر بأثر رجعي اعتبارا من يونيو الماضي. وتعرضت الميزانية العامة للكويت للسنة المالية 2020-2021 التي بدأت في أول أبريل إلى صدمة مزدوجة بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط وارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة الميزانية التي أقرت بشدة على مجمل النشاط الاقتصادي محليا وعالميا.